موضع الحركة من الحرف في العربيّة: أهي قبله أم بعده أم معه؟

أ.د. عبدالحميد النوري عبدالواحد[1]

ملخّص:

نروم في هذا البحث أن نعالج مسألة الحركة (الصائت) في اللغة العربيّة ومحلّها من الحرف (الصامت)، أهي قبله أم بعده أم معه، وذلك انطلاقا من التراث النحويّ، وتحديدا من نصّ لابن جنّي من نحاة القرن الرابع الهجريّ. الأمر الذي دعانا إلى فحص المسألة من زاوية نظر صوتيّة حديثة، قادتنا إلى ضرورة التمييز منهجيّا بين المستويين: الصوتيّ من جهة والفنولوجيّ من جهة ثانية. ولا يخفى أنّنا قد وصلنا في هذا البحث إلى إثبات أن الحركة صوتيّا ومن حيث الاستعمال لا بدّ أن تتبع الحرف في السلسلة المنطوقة، بيد أنّه لا مانع يمنع من أن تجيء أوّل الكلمة، وذلك بالنسبة إلى الكلمات القائمة على همزة وصليّة في أوّلها. وأمّا فنولوجيّا فلا ضير في أن تجيء الحركة بعد الحرف أو قبله، وذلك بالنظر إلى ما يُمليه السياق المتعلّق بالتغييرات الطارئة على الكلمة. وما تجدر الإشارة إليه في طرح هذه القضيّة أنّه أوصلنا إلى نتائج قد لا تقلّ أهميّة عن مسألة الحركة، تتعلّق بالبنية المقطعيّة في العربيّة.

(١) أستاذ النحو والصرف في كلية اللغة العربية، بجامعة أم القرى؛ وعضو المجمع.

الكلمات المفاتيح:

الصائت – الصامت – الوظيفة الصوتيّة – القيمة الصوتيّة – الصوتيّ النطقيّ – الفنولوجيّ.

Abstract:

We treat in this presentation the question of vowel in Arabic ،and its position relative to the consonant ، while starting from the grammatical tradition ،we appeal modern linguistics in order to distinguish in this treatment between the phonetic and phonological level.

And ،this leads us to affirm that the vowel follows the consonant usually speak in chain. But it can be also be noted that certain words may be starting with a vowel.

From point of view phonological ،the vowel may be before or after the consonant ،as the context in which change happens phonological. All the more we note that this study leads us to results concerning the structure of syllables in Arabic

The key words:

vowel – consonant – vowel function – linguistic value - phonetics – phonology.

المقدمة

قد يجدر بنا طرح مثل هذا السؤال الوارد في عنوان البحث، وتكلّف الإجابة عنه طالما أنّ علم الأصوات الحديث يُقرّ بما لا يدعو إلى الشكّ بأنّ الكلام سلسلة نطقيّة تتتابع فيها الأصوات بانتظام، وهي تخرج من الفم وتتلاشى في الفضاء الخارجيّ على هيئة أصوات متتالية، سواء كانت هذه الأصوات صوامت أو صوائت. وما كان له السبق في حيّز النطق أو حيّز السمع فله حقّ الأسبقيّة أو التقديم. بيد أنّ هذه الأصوات قد تتبادل المواقع ليتقدّم الصامت على الصائت أحيانا أو العكس. بل قد يجيء الصائت في بعض الألسن مستقلا بنفسه، ليشكّل مقطعا قائما بذاته، ولأدلّ على ذلك ممّا نجده في الفرنسيّة بالنسبة إلى الرابطة /a/ التي تفيد الاتجاه أو الكيفيّة، أو في الإنجليزية بالنسبة إلى علامة التنكير من نحو a book وما شابه ذلك. هذا فيما يتعلّق باللسانيّات العامّة وهو ليس بضنين. وأمّا فيما يتعلّق باللسانيّات العربيّة فالأمر ما زال بحاجة إلى نظر، أو بالأحرى إلى إعادة نظر.

الحركة في اللغة العربيّة:

ليس السؤال المطروح جديدا في واقع الأمر، وإنّما هو قديم قدم التراث النحويّ؛ إذ سبق أن تكفّل أبو عثمان بن جنّي بطرحه ومعالجته

في **خصائصه**[1]، وذلك منذ القرن الرابع للهجرة. والطرح عنده لا يخرج عن نطاق التصوّر النظريّ الذي أرساه الخليل بن أحمد، ومن بعده سيبويه في أنّ الصامت هو الحرف الساكن، والصائت هو الحركة. ومصطلح الحركة تبعا لما توحي به دلالته يفيد بأنّ من شأن الحركة أن تحرّك الحرف الساكن، أو أن تقلقله، وذلك بالنظر إلى أنّ الحرف لا يكون إلّا ساكنا أو متحرّكا، ولا يُقبل أن يجيء الحرف ساكنا متحرّكا في الآن نفسه، أو أن يتحرّك بحركتين اثنتين.

لقد شاع في العربيّة أنّ الحركة تجيء ملازمة للحرف، وبالنظر إلى الرسم أو الخطّ فهي تجيء فوقه أو تحته، وذلك باعتبارها ألفا صغيرة ممتدّة هي الفتحة، أو واوا صغيرة هي الضمّة، أو ياء صغيرة هي الكسرة، وذلك تمشّيا مع أنّ الفتحة هي من جنس الألف، والضمّة هي من جنس الواو، والكسرة هي من جنس الياء. ويقول ابن جنّي في هذا الصدد «إنّك متى أشبعت واحدة منهنّ (أي الحركات القصار) حدث بعدها الحرف الذي هي بعضه»[2]. وهو ما يجعل الفتحة المشبعة في الأصل فتحة مع ألف لها من جنسها، والكسرة المشبعة كسرة مع ياء لها من جنسها، والضمّة المشبعة ضمّة مع واو لها من جنسها، وهذا من

(١) ابن جنّي: الخصائص ج ٢ من الصفحة ٣٢١ إلى ٣٢٧.

(١) ابن جنّي: سرّ صناعة الإعراب ج ١ ص ١٨.

(٢) .....

باب التصوّر الفنولوجيّ، لا من باب الخطّ أو الرسم مثلما يتوهّمه بعض اللغويّين المحدثين.

وتبعا لهذا فإنّ الحركات المميّزة في العربيّة لا تعدو أن تكون ثلاث حركات قصيرة، ولها ما يوافقها أو يقابلها في الطول، وهي الحركات الطويلة أو المشبعة. وممّا يستدلّ به على مجانسة هذه الحركات للحروف المذكورة، أنّنا إذا أردنا أن نأتي بالكسرة أو الضمّة قبل الألف لاستحال ذلك، وكذلك لو أردنا أن نجيء بالكسرة قبل الواو الساكنة، أو بالضمّة قبل الياء الساكنة لتجشّم الواحد منّا، كما يقول ابن جنّي[1]، كلفة ومشقّة لا يجدها مع الحروف الصحاح.

ومن الجانب الصوتيّ النطقيّ إنّ الحركة في العربيّة هي في الأصل صوت يأتي عُقيب الحرف ليجعله مفتوحا أو مضموما أو مكسورا. وهو بعبارة فخر الدين الرازي ما هو إلّا صوت مخصوص يوجد عقيب الصامت[2]. ولا يختلف النحاة واللغويّون العرب على أن هذه الحركات الثلاث هي الفتحة والكسرة والضمّة، وهي ثلاث حركات تمييزيّة، إلّا أنّ محصولها على الحقيقة ستّ حركات، وذلك أنّ بين كلّ حركتين حركة، بمعنى أنّ بين الكسرة والفتحة فتحة من قبيل التي توجد

(١) المرجع نفسه ص ١٩.

(٢) فخر الدين الرازي: التفسير الكبير ج ١ ص ٣٨.

قبل الألف الممالة، وأنّ بين الضمّة والفتحة فتحة من قبيل التي توجد قبل الألف المفخّمة في أمثلة من نحو «صلاة» و«زكاة»، وأنّ بين الكسرة والضمّة كسرة من قبيل التي توجد في أمثلة من نحو «قيل» و«سير». والحركات في العربيّة سواء كانت قصيرة أو طويلة هي وحدها الحركات المميّزة، وما عداها هو من باب التنوّع والتلوين، وذلك من نحو الفتحة نصف المنفتحة أو نصف المنغلقة التي تجيء بين الكسرة والفتحة / e/ ، أو الحركة نصف المنفتحة أو نصف المنغلقة التي تجيء بين الضمة والفتحة / o/ .

وتبعا لهذا فإنّ الحركات الثلاث المميّزة المشار إليها، سواء كانت قصيرة أو طويلة، هي وحدها الحركات التي تظهر قيمتها التمييزيّة فيما تحدثه من أثر في المعنى، وذلك بأن يتغيّر المعنى إذا ما تغيّرت الحركة، من نحو أن نقول «قَطْر» (بالفتحة) و«قُطْر» (بالضمّة) و«قِطر» (بالكسرة)، أو من نحو «سِنة» (بالكسرة) و«سَنة» (بالفتحة)، أو من نحو «كَتَبَ» (دون إشباع) و«كَاتَبَ» (بالإشباع)، وما شابهها. والصوتان المتمايزان هما الصوتان اللذان يمكن استبدال أحدهما بالآخر، وعند الاستبدال تفقد الكلمة معناها الأوّل لتتحلّى بمعنى آخر جديد.

وتحتلّ الحركة في الكلام قيمتها من التمييز الصوتيّ الفونولوجيّ لينعكس على دلالة الكلمة، ذلك أنّ اللغة عموما «تُعتبر نظام قيم محضة، لا يتحدّد فيها شيء خارج الوضع الراهن لمفرداتها»[1].

وتظهر القيمة المشار إليها من خلال العلاقات القائمة بين الأشياء، فقطعة أرض في عالم الاقتصاد مثلا تتحدّد قيمتها بثمنها الذي به تُباع وتُشترى، وقيمة الوحدة اللسانيّة في اللغة تتحدّد بما يربطها مع غيرها من الوحدات الأخرى. والحركة بدورها تتحدّد قيمتها بما يقابلها من وحدات صوتيّة أخرى، وتظهر قيمتها بالتمايز الحاصل بينها وبين الوحدات المشابهة لها. وإذا كانت الفتحة وحدة مميّزة في مقابل الكسرة أو الضمّة مثلا، فإنّ الفتحة المرقّقة أو المفخّمة لا قيمة لها بهذا الاعتبار؛ لأنها ناتجة عن تأثير صوتيّ جانبيّ لا أثر له على المعنى، أو هي ناتجة عن فرد يختلف عن فرد آخر من حيث العوامل الجغرافيّة أو اللهجيّة أو غيرها، ولا غرو في أنّ ما ينطبق في هذا الشأن على الحركات ينطبق بالضرورة على الحروف أو الصوامت.

ويشبّه دي سوسير في هذا المضمار الوحدات اللسانيّة بقطع الشطرنج، التي لا تكتسب قيمتها من المادّة المصنوعة منها، كأن تكون

(١) Troubetzkoy: Principes de phonologie p. 49.

من العاج أو الخشب أو غيره، وإنّما تكتسب قيمتها من وظيفتها في قوانين اللعبة، باعتبارها بيدقا أو ملكة أو ملكا.

وفي المضمار نفسه يمكن أن نتحدّث عن قيمة عُملة ما؛ إذ إنّ قيمتها لا تكون في ذاتها، وإنّما تكون فيما يمكن أن نشتري بها، أو في مقارنتها بغيرها من العملات الأخرى. وكذا الشأن في اللغة لا تظهر قيمة الوحدات اللسانيّة، وبالتالي الوحدات الصوتيّة إلّا من خلال الاستعمال الشائع بين الناس أو بين المجموعة اللسانيّة الواحدة(١).

وظيفة الحركات في العربيّة:

للحركات في العربيّة أكثر من وظيفة، فهي من شأنها أن تحرّك الحرف، باعتباره يجيء في الأصل ساكنا، فيكون مفتوحا أو مضموما أو مكسورا، ويكون ساكنا في حالة انعدام الحركة، إمّا لسكت أو وقف أو بناء. ولا تقتصر الحركات على إيلاء الحرف صفة مميّزة، وإنّما هو يتمتّع بوظائف صرفيّة ومعجميّة دلاليّة وإعرابيّة أيضا. إذ الحركة من شأنها أن تميّز بين الأبنية والصيغ، وأنّ بنية من نحو «فَعَل» مثلا تختلف عن بنية من نحو «فَعِل» أو «فَعْل»، وأن صيغة اسم الفاعل واسم المفعول في بعض الأفعال المزيدة تتحقّق بالحركة، وذلك من نحو «مُكرِم» و«مُكْرَم» أو «مُستَثمِر» و«مُسْتَثْمَر». ولا يخفى أنّ الحركة من

(١) Louis J.C.: Encyclopaedia Universalis.

شأنها أن تحدّد المعاني النحويّة أيضا، أي الفاعليّة والمفعوليّة والإضافة، وهو ما يتعلّق بالجانب الإعرابيّ.

وعليه إنّ الحركات في العربيّة، وبالرغم من محدوديّة عددها تحتلّ موقعا مهمّا في نظام اللغة العربيّة؛ إذ هي لا تقتصر على الجانب الصوتيّ وحده، وإنّما تمسّ كلّ الجوانب اللسانيّة، سواء في ذلك الجوانب الصوتيّة، والأبنية الصرفيّة والإعراب والدلالة المعجميّة.

وهذه الحركات في عرف النحاة العرب القدامى تنقسم إلى خفيفة وثقيلة، ثمّ إنّ بعضها أخفّ من بعض، أو بعضها أثقل من بعض. وفي سلّم الخفّة والثقل تعتبر الفتحة أخفّ الحركات، وذلك بالنظر إلى الوضع الطبيعيّ للسان في الفم وانفراج الشفتين قليلا، وتجيء الكسرة علويّة أماميّة، وهي أثقل من الفتحة، في حين تجيء الضمّة علويّة خلفيّة، وبالتالي فهي أثقل من الكسرة والضمّة معا. ومن مبدإ الخفّة والثقل تنشأ توافقات في أبنية الكلمات، لا في مستوى الحركات وحدها، وإنّما بينها وبين الحروف أيضا. ومن باب الملاحظة ليس اللسان وحده المحدّد للخفّة والثقل، وترتيب الحركات، وإنّما للشفتين دور أيضا. ولقد كان اللسانيّون العرب القدامى على وعي تام بحركات الشفتين وطبيعتهما، ويكفي أن نشير إلى التسمية أو الاصطلاح في الغرض، لنتبيّن أنّ ما سمّيت الضمّة ضمّة إلّا لضمّ الشفتين عند تحقيقها أو إنجازها، وما سمّيت الفتحة فتحة إلّا لفتح الفم وانفراج الشفتين عند النطق بها، وما

أطلقت الكسرة على الكسرة إلّا لتعلّقها بكسر الشدق الأسفل أو خفضه. ولم يفت سيبويه أن يلاحظ في هذا المضمار ب «أنّ الكسرة أسهل في أدائها من الضمّة؛ نظرا لانفراج الشفتين في كلتا الفتحة والكسرة، واستدارتهما في الضمّة»[1].

موضع الحركة من الحرف:

لقد سبق أن ألمحنا أعلاه إلى أنّ ابن جنّي سبق أن تناول المسألة في **خصائصه** بشيء من التفصيل، ولقد أدرج المسألة تحت عنوان «باب محلّ الحركات من الحروف، أمعها أم قبلها أم بعدها». ولقد أوجز ابن جنّي في هذا الباب مواقف النحاة من القضيّة في ثلاثة مواقف. وتتلخّص هذه المواقف بشيء من الوضوح في القائلين بأنّ الحركة تحدث بعد الحرف، وعلى رأس هؤلاء سيبويه. وابن جنّي مثله مثل جمهور النحاة إلى هذا الرأي أميل. ولقد ذهب «غيره» حسب عبارته إلى أنّها تحدث معه، في حين قال فريق ثالث بأنّها تحدث قبله. وما يلاحظ من ذكر هذه المواقف، أن الرأي الأوّل هو الشائع، وهو ينسب إلى أبرز أعلام البصرة، في حين أنّ الرأيين المتبقيين، واللذين سنبدأ بهما هما ينسبان إلى مجهولين. ولنفصّل الحديث قليلا في هذه الآراء، ونعرض للعلل المتعلّقة بها، ومدى صحّتها أو سلامتها.

(١) سيبويه: الكتاب ج ١ ص ٢٥٥.

الرأي الأوّل:

وأمّا من ذهب إلى أنّ الحركة تحدث قبل الحرف فيستدلّ على صحّة ما يذهب إليه بأمثلة من نحو «يَقِفُ» و«يَزِنُ» و«يَصِفُ» من مضارع المثال الواوي، التي أصلها وعلى التوالي:

/yawqifu/ و/yawzinu/ و/yawSifu/[1].

ولا يخفى أنّ التغيير يتمّ في هذه الأمثلة جميعها بحذف الواو، وذلك «لوجودها بين ياء وكسرة»، وكأنّ العبارة توحي بأنّ الواو تباشر الياء من جهة، والكسرة من جهة ثانية، ومن ثمّ ينصرف الفهم إلى أنّ الكسرة هي قبل عين الفعل، أي قبل القاف والزاي والصاد في هذه الأمثلة، وأنّ الفتحة هي قبل الياء. بيد أنّ هذا لا يعتدّ به في الحقيقة؛ لأنّ الأصل في الكلام أن تجيء الواو بين ياء مفتوحة وعين الفعل المكسورة. وهذا من جهة أخرى لا معنى له بعبارة ابن جني، ولا يُتّخذ حجّة وإن كان عليه إجماع، وإنّما ينبغي للباحث في مثل هذه الحالات الرجوع إلى الحسّ وما تمليه النفس. والمقصود من كلام النحاة «بوجود الواو بين ياء وكسرة» هو وجودها بين حرف مكسور وياء مفتوحة، هي في الحقيقة ياء المضارعة، وهنا لا بدّ من الوقوف عند مقاصد العبارة، لا الوقوف عند ظاهرها وحرفيّتها. ولعلّ هذا من باب التجوّز في الكلام؛ إذ لا تجاور

(١) لقد آثرنا أن نكتب الصيغ المفترضة المجرّدة لهذه الأمثلة وغيرها ممّا سيرد في غضون هذا البحث كتابة صوتيّة؛ وذلك لمزيد البيان والتوضيح، بأن نُعطي لكلّ صوت رمزا.

الكسرة الواو مباشرة، وإنّما تجاورها بغير مباشرة، أي أنّ بينهما حاجزا، وقد لا يكون هذا الحاجز حصينا. ولا تجاور الواو الياء مباشرة أيضا، وإنّما هي تجاور الياء المتحرّكة بالفتحة، والدليل على هذا أنّ في حالة مجيء الياء متحرّكة بالضمّة في أمثلة من نحو «يُوعِدُ»، تثبت الواو ولا تسقط. وكلّ هذا يدعو في اعتقادنا إلى مزيد ضبط السياق الحاصل فيه التغيير ضبطا أدقّ وأحسن[١].

ولا يقتصر أصحاب هذا الرأي على هذا النوع من الأمثلة، وإنّما هم يعرضون لأمثلة أخرى من نحو «ميزان» و«ميقات» و«ميلاد»، والأصل فيها:

/ miwzaanun/ و/ miwqaatun/ و/ miwlaadun/ [٢].

تقلب الواو في هذه الأمثلة إلى ياء، وعلّة قلبها إتيانها ساكنة وقبلها كسرة. وهذا دليل عندهم على أنّ الكسرة تسبق الواو، أي تسبق الحرف، وإلّا لما انقلبت.

يتّضح من هذا الرأي أنّه لا يخرج عن دائرة التغيّرات الفونولوجيّة التي تصيب الكلمة، ولا يخرج عن تأويل عبارة النحاة المتعلّقة بالتغيير،

(١) بشأن هذه القاعدة المتعلّقة بمضارع الفعل المثال الواوي، يمكن الرجوع إلى كتابنا الكلمة في التراث اللسانيّ العربيّ ص ١٢٩ أو إلى شرح تصريف الملوكيّ لابن يعيش ص ٣٣٥.

(٢) فيما يتعلّق بالكتابة الصوتيّة مجدّدا لقد اضطررنا أن نكتب الحركة الطويلة حركة مكررة لإكراهات أملتها علينا متطلّبات الحاسوب.

وصوغ القاعدة على علّاتها، ولكن دون تقدير لواقع الحسّ بعبارة ابن جنّي، وتأويل الكلام على وجهه الصحيح.

الرأي الثاني:

ويتعلّق هذا الرأي بالقول القائل بأنّ الحركة تحدث مع الحرف. ولقد نسب ابن جنّي هذا الرأي إلى شيخه أبي علي الفارسيّ، وينقل عنه قوله: «النون الساكنة مخرجها من حروف الأنف، فلو كانت حركة الحرف تحدث من بعده لوجب أن تكون النون المتحرّكة أيضا من الأنف»[(١)]. ولا يتوانى ابن جنّي في أن يردّ على شيخه ويدحض هذا الرأي، وذلك بالاستناد إلى ما يطلق عليه في علم الأصوات بالتأثير البعديّ في مقابل التأثير القبليّ. ومن المعلوم أنّ الأصوات يؤثّر بعضها في بعض، وأنّ الصوت الأقوى أو الأشدّ هو الذي يؤثّر في غيره، سواء كان بالتقديم أو بالتأخير، بل إنّ الصوت في تأثيره قد يتجاوز الصوت المجاور له ليبلغ الأصوات الأبعد. ومن الأمثلة الدالّة على هذا ما يقدّمه ابن جنّي من أمثلة من نحو كلمتي «عنبر» و«شنباء» (بالنون والباء)، ونحن نسمع في هذين المثالين /عمبر/ و/شمباء/ (بالميم والباء)، وذلك بإبدال النون ميما، كلّما جاءت النون ساكنة وبعدها باء. وتبعا لهذا يعلّق ابن جنّي على هذه الظاهرة بقوله: «لا يُنكر أن تكون حركة

(١) ابن جنّي: الخصائص ج ٢ ص ٣٢٤.

النون الحادثة بعدها تزيلها عن الأنف إلى الفم»[١]. ذلك أنّ النون والميم خيشوميّان، والميم أقرب إلى الباء من النون؛ لأن كلّا من الميم والباء شفويان.

إنّ هذا الرأي الذي ذهب إليه أبو علي الفارسيّ، والقائل بأن الحركة تحدث مع الحرف بعيد عن الصواب؛ لأنه يتعلّق بظاهرة تأثّر الصوت بالصوت، وهو ما يؤدّي إلى التغيير. والتغيير ظاهرة فونولوجيّة، وإن كانت متعلّقة في الأصل بتحقّق الأصوات وإنتاجها. ويقول مالبارج في هذا الصدد بأنّ «الحركات تتأثّر بالصوامت التي تجاورها، ولا سيّما الصوامت الأنفيّة (الميم والنون)، ولا شكّ أنّ الناطق والسامع كليهما يشعران بالفرق بين الفتحة الطويلة في كلمتي «ناب» و«مال»، وفي كلمتي «دار» و«فات»، فالأولى لا بدّ أن يصيبها نوع من الأنفيّة لاتصالها بالنون أو الميم قبلها، والثانية حركة فميّة خالصة[٢].

الرأي الثالث:

وأمّا من ذهب إلى أنّ الحركة حادثة بعد الحرف، وهو الرأي الشائع، فيستدلّ عليه بظاهرة الإدغام التي لا تتحقّق في أمثلة من نحو «مَدَدْتُ» في الأفعال و«مَلَلٌ» في الأسماء، وذلك بالرغم من وجود السياق الموجب لتحقّقها. والحركة التابعة للمِثل الأوّل هي التي تمنع

(١) ابن جني: الخصائص ج ٢ ص ٣٢٤.

(٢) برتيل مالبارج: علم الأصوات ص ص ٧٥ – ٧٦.

الإدغام، ولولا وجود هذه الحركة التي تتبع الحرف لحصل الإدغام، مثلما يحصل في أغلب الأمثلة المتداولة من نحو «شَدّ» و«يشُدُّ» و«شَادّ» وغيرها. ومن المعلوم أنّ الإدغام يتمّ في هذه الأمثلة بالإسكان، والإسكان يكون إمّا بالحذف أو بالنقل[1]. وفي هذا الصدد يقول ابن جنّي «فمحال أن تكون الحركة في المرتبة قبل الحرف، وذلك أنّ الحرف كالمحلّ للحركة، وهي كالعرض فيه. فهي لذلك محتاجة إليه، فلا يجوز وجودها قبل وجوده»[2]. وكلّ هذا يشير إلى البعد الصوتي النطقيّ الذي يتجلّى في الجوانب الوظيفيّة للحركة.

هذا فيما يتعلّق بمجمل هذه الآراء التي تعالج مسألة موضع الحركة من الحرف، والاستدلالات التي يوظّفها أصحاب هذه الآراء في محاولة إثبات مدى صحّتها وسلامتها. ومن باب الاستخلاصات قد يجدر بنا أن نخلص إلى الملاحظات التالية:

١- إنّ الرأي الشائع في هذا الشأن هو رأي الجمهور القائل بأنّ الحركة تأتي بعد الحرف، وإن كانت الاستدلالات التي يقدّمها هؤلاء ليست صوتيّة محضة، وإنّما هي صوتيّة فونولوجيّة تعتمد بالأساس على ظاهرة الإدغام.

(١) للاطّلاع على تطبيق قاعدة الإدغام نحيل على كتابنا الكلمة في التراث اللسانيّ العربيّ ص ١٣٩.

(٢) ابن جنّي: سرّ صناعة الإعراب ج ١ ص ٢٨.

٢- إنّ الرأي القائل بأنّ الحركة تأتي قبل الحرف، هو نفسه رأي يستند أصحابه إلى جوانب فونولوجيّة، تتعلّق بالتغيّرات الطارئة على الكلمات.

٣- إنّ الرأي القائل بأنّ الحركة تأتي مع الحرف لا ينأى أيضا عن الجوانب الفونولوجيّة، وإن كانت منطلقاته في الأصل منطلقات صوتيّة نطقيّة.

٤- إنّ كلّ هذه الاستدلالات المتعلّقة بموضع الحركة من الحرف لا تخرج في مجملها عن نطاق الجوانب الصوتيّة والصوتيّة الفونولوجيّة، وهو ما يشي بالخلط أو شبه الخلط الحاصل بين الجوانب الصوتيّة الخالصة التي ترجع إلى علم الأصوات (أي الفونيتيكا)، والجوانب العائدة إلى الأصوات الوظيفيّة أو الفونولوجيّة.

وقد يكون هذا مدعاة لنا إلى إعادة النظر في المسألة مجدّدا، وذلك بالتمييز بين هذه الجوانب المشار إليها، أي الصوتيّة النطقيّة السمعيّة من جهة، والجوانب الفونولوجيّة من جهة ثانية، ومحاولة تخليص بعض المسائل التي عالجها النحاة القدامى ممّا علق بها من التباس أو غموض.

موضع الحركة من الحرف من الناحية الصوتيّة النطقيّة:

إنّ ما دعانا إلى إعادة النظر في المسألة وطرح السؤال مجدّدا بشأن علاقة الحركة بالحرف، هو ما شاب مواقف النحاة العرب القدامى من عدم تمييز واضح بين المستوى الصوتيّ والمستوى الفونولوجيّ، وذلك

بشأن هذه المسائل الصوتيّة والفنولوجيّة، وبشأن الكثير من المسائل الأخرى غيرها[1]. والتمييز بين المستويات اللسانيّة ضرورة منهجيّة نتمكّن من خلالها أن نصل إلى التحليل السليم، والخروج أو الوصول إلى النتائج السليمة. وبالنظر إلى المسألة من زاويتي نظر مختلفتين، وإن كانتا متكاملتين، هما الجوانب الصوتيّة النطقيّة والجوانب الفونولوجيّة.

وبالعود إلى مسالة موضع الحركة من الحرف نقرّ، ومن الناحية الصوتيّة النطقيّة أو السمعيّة، بأنّ الحركة (أو الصائت) ما هي إلّا صوت يأتي عُقيب الحرف (أي الصامت). وتُعطي الحركة الحرف نبرته، من نحو أن يكون /بَ/ أو /بُ/ أو /بِ/، وهذا التمييز مهمّ؛ لأنّه يفرّق، مثلما أشرنا سلفا، بين المعاني المعجميّة والصرفيّة والإعرابيّة، والفرق بين /كَتَبَ/ و/كُتِبَ/ واضح، والفرق بين /كَتَبَ/ و/كَاتَبَ/ واضح أيضا. وفي كلّ هذه الحالات نسمع الحرف متلوّا بالحركة، وتتشكّل الحروف والحركات على هيئة مقاطع مفتوحة أو مغلقة، طويلة الحركة أو قصيرتها.

(١) من هذه المواقف المتضاربة ما حصل بشأن الألف هل هي حرف أم بخلافه، وما حصل بشأن السكون هل هو حركة أم ليس كذلك، والابتداء بالساكن وغيرها من القضايا التي لم يكن التمييز فيها واضحا بين المستويين الصوتيّ والفونولوجيّ. انظر: مقالنا في هذا الشأن «الألف بين التحقّق الصوتيّ والوظيفة الصوتميّة»، و«السكون بين التحقّق الصوتيّ والوظيفة الصوتميّة».

ومصطلح الحركة في العربيّة، أي من حيث التسمية على غاية من الوجاهة؛ إذ هو يعبّر عن مفهوم التحريك إزاء مفهوم السكون أو الثبات، ومن هنا يكون التحريك عرضا للحرف، يدخل عليه ويخرج، فيصبغه في كلّ مرّة بصبغة معيّنة، ويُعطي المفتوح سمة الفتح، والمضموم سمة الضمّ والمكسور سمة الكسر.

وليست الحركات أو الصوائت في اللسانيّات الحديثة إلّا أصواتا متحقّقة في جهاز التصويت، وهي تتميّز بنطق مفتوح وغياب أيّ عائق، خلافا لما يحدث في النطق بالصامت، والحركة بطبيعتها مصوّتة أو رنّانة(١). وهي من الأصوات الانطلاقيّة التي «يندفع الهواء خلال النطق بها عبر مجراه في الفم، ودون أيّ عائق يعترضه، بعكس الصوامت التي تقوم على الاعتراض»(٢). والصائت هو الفونيم الذي يأخذ السمة المميّزة /+ صائت/ و/- صامت/، وهو صوت موسيقيّ طبيعيّ يتحقّق بمرور الهواء حرّا طليقا عبر القناة الفميّة. ويرجع تنوّع الصوائت إلى اختلاف الأشكال التي يأخذها الحيّز الفمي والحلقيّ، وأثر عضلات اللسان واللهاة والشفتين في هذا التحقّق(٣). وهذا فيه إشارة واضحة إلى الهواء المنساب من الفم، الذي لا يلاقي بشكل واضح أيّ اعتراضات في انسيابه، ممّا يشير بجلاء إلى الفرق البيّن بين الصوائت

(١) أحمد مختار عمر: دراسة الصوت اللغويّ ص ٦٩.

(٢) برتيل مالبارج: علم الأصوات ص ٧٥.

(٣) Dubois: Dictionnaire de linguistique p. 513.

والصوامت (أو الحروف). ولعلّنا من كلّ هذا نتبيّن الطبيعة الفيزيائيّة والفيزيولوجيّة للصائت وتميّزه من الحرف. وهو مثله مثل كلّ الفونيمات يأخذ شكل الهواء المنساب، المتلاشي في الفضاء الخارجيّ على شاكلة سلسلة نطقيّة، حلقاتها متتالية ومتتابعة في انتظام.

وفي نطاق هذا التسلسل والتتابع في الأصوات أو الفونيمات لا مانع يمنع من أن تجيء الصوائت بُعيد الحرف أو قُبيله، بل أن تجيء مستقلّة أحيانا في الكثير من اللغات، مثلما سبق أن ألمحنا إليه. ويكفي أن نستدلّ على تقدّم الصائت على الصامت بالإشارة إلى ببعض اللغات الهنديّة الأوروبيّة كالفرنسيّة مثلا التي تعرف كلمات من نحو «il» و«elle» و«arbre»، أو كالإنجليزية التي تعرف كلمات من نحو «apple» و«allophone»، أو كالإيطاليّة التي تعرف كلمات من نحو «acqua» و«albero» وغيرها.

ولعلّ من الجدير بالملاحظة أيضا، ومن باب التوسّع الدعوة إلى النظر في إمكانيّة مجيء الحركة قبل الحرف، وفي مطلع الكلمة تحديدا في العربيّة. وغير خاف في مثل هذا التوجّه أنّ القاعدة العامّة في العربيّة تقول: «إنّ العربيّة لا تبدأ بساكن»، وفي حالة الابتداء بساكن نضطرّ إلى الإتيان بهمزة وصل، تكون طبيعتها مجانسة لطبيعة حركة العين في الفعل، أي أن تكون ضمّة مع ضمّ، وكسرة مع كسر، أو فتحة مع فتح، وذلك من نحو صيغ الأمر التالية: «اُكتُبْ» و«اِضْرِبْ» و«اِفْهَمْ»، أو في الأسماء من نحو «اِسم» و«ابن» وما شابه ذلك.

والابتداء بالساكن، وعلى حدّ عبارة النحاة، ليس لغة ولا أنّ القياس اقتضاه، وإنّما هو: «من قبيل الضرورة وعدم الإمكان»[1]. ولقد ذهب أغلب النحاة إلى أنّ الابتداء بالساكن متعذّر، في حين ذهب بعضهم إلى أنّه متعسّر. وفي الحقيقة إنّنا لا نرى في هذا أيّ وجه للصحّة؛ لأنّ الابتداء بالساكن موجود في الكثير من اللغات، ولا أدلّ على ذلك من وجوده في اللهجات العربيّة المحليّة. ويرى الإستراباذي من جهته أنّ الابتداء بالساكن يتمّ بالاعتماد على همزة مكسورة هي في غاية الخفاء، لا يدركها السامع «حتّى كأنّها من جملة حديث النفس»[2]. هذه الهمزة الوصليّة على نحو ما تفطّن له بعض النحاة، إنّما هي همزة مخفّفة جدّا، لا تكاد تختلف سماتها عن سمات الحركة أو الحركات، وهذا يغلّب الظنّ أنّ الابتداء بالساكن ما هو في الحقيقة إلّا ابتداء بحركة تكون طبيعتها في الغالب كسرة أو ضمّة، وهي صالحة في أوّل الكلام، مثلما هي صالحة في درَجه، أو في طرفه. ولا يفوتنا أن نشير في هذا الصدد إلى أنّ الإقرار بوجود هذه الحركة لا يتعلّق بالأذن المجرّدة أو الحسّ، وإنّما هو يتعلّق بما أثبتته المخابر الصوتيّة، والرسومات الطيفيّة التي تبيّن الفرق الواضح بين تحقّق الهمزة القطعيّة وتحقّق ما يطلق عليه الهمزة الوصليّة، وذلك في أمثلة مسجّلة من نحو «اِسمع» في صيغة الأمر و«أسمع» في صيغة المضارع مع المتكلّم المفرد. ويبيّن الرسم الطيفيّ،

(١) ابن يعيش: شرح المفصّل ج ٩ ص ١٣١.

(٢) الإستراباذي: شرح الشافية ج ١ ص ٢١١.

بما لا يدعو إلى الشكّ، بأنّ همزة القطع يتمّ إنتاجها بالتقاء الوترين الصوتيين التقاء تامّا، ممّا يُعيق مرور الهواء، في الوقت الذي لا يحدث فيه هذا في النطق بالهمزة الوصليّة[١].وهذا ما يدعونا إلى الاستنتاج أنّه ليس للهمزة الوصليّة من الهمزة المحقّقة إلّا الاسم، وأنّها لا تعدو في الحقيقة أن تكون حركة مثل بقية الحركات التي تأتي عقيب الحرف، أو هي همزة على غاية من التخفيف، ما يفقدها مميّزاتها النطقيّة المعتبرة.

إنّ التقدير بأنّ الهمزة الوصليّة ما هي إلّا حركة لا يقف عند هذا الحدّ، وإنّما تترتّب عليه نتائج هامّة، من شأنها أن تحدث تغيّرا في نظام أبنية المقاطع. وإذا كانت هذه المقاطع تعدّ عند أغلب علماء اللغة المحدثين ستّة مقاطع في أغلب الحالات[٢]. فإنّها تصبح بما وصلنا إليه تسعة مقاطع، أي بإضافة ثلاثة مقاطع جديدة وهي:

/ح ص/ أي / vc/ من نحو ما نجده في صيغ الأمر مثل «اُكتُب» و«اِذهب».

/ح ص ص/ أي /vcc/ من نحو ما نجده في الوقف في «اِسم» و«ابن».

/ح ح/ أي /vv/ من نحو ما نجده في صيغة الأمر في «اِيجِلْ» أو «اِيتِ».

(١) إستيتيّة: الأصوات اللغويّة ص ٣١٨.

(٢) إنّ الشائع في المقاطع العربيّة أنّها ستّة مقاطع هي: / cvcc/ و/ cv/ و/ cvc/ و/ cvv/ و/ cvve/ في الوقف، و/ cvvcc/ في الوقف أيضًا.

بهذا المعنى لا تُفهم الأصوات في العربيّة أو في غيرها من اللغات إلّا بالنظر إليها باعتبارها سلسلة منطوقة تتحقّق فيها الفونيمات (سواء كانت صوائت أو صوامت) تحقّقا طبيعيّا، ينمّ عن الكثير من الوضوح والانتظام، حتّى وإن كانت الحركة تسبق الحرف في مستوى النطق، وتحقّق الأصوات والكلمات.

ومجمل القول إن الحركة في العربيّة، وفيما يتعلّق بموضعها من الحرف لا تجيء، ومن الناحية النطقيّة السمعيّة (أي الصوتيّة المحضة) إلّا بعد الحرف أو تابعة له، وهذا هو الأصل، إلّا أنّها قد تجيء وعلى غير ما هو متوقّع، في مطلع الكلمة أو في رأس الكلِم، وذلك بالنسبة إلى ما ابتدئ بساكن أو بما جاء في أوّله همزة وصل[1].

(١) إنّ الكلمات التي جاءت في أوّلها همزة وصل تتوزّع بين الأفعال والأسماء، ولا توجد إلّا في حرف واحد. أمّا بالنسبة إلى الأفعال فهي تجيء في جملة من الأفعال المزيدة ومصادرها من نحو «انفعل» و«افتعل» و«استفعل» و«افعلّ» وغيرها، مثلما تجيء في بعض صيغ الأمر من نحو «اكتب» و«اضرب» و«اشرب» و«استفهم». وأمّا بالنسبة إلى الأسماء فتجيء في أمثلة معدودة محدودة مثل «ابن» و«اثنان» و«اسم»، مثلما تجيء في بعض الأسماء الأعجميّة المعرّبة من نحو «اسطبل» و«امبرياليّة». وأمّا في الحروف فلا تجيء إلّا في مثال واحد هو أداة التعريف «أل»، وهي الهمزة الوصليّة الوحيدة التي تتبعها فتحة.

موضع الحركة من الحرف من الناحية الصوتيّة الوظيفيّة أو الفونولوجيّة:

إنّ موضع الحركة من الحرف، ومن الناحية الفونولوجيّة، يمكن أن نقرّ بدءا، أنّه قد يجيء بعد الحرف أو قبله. فأمّا في حالة مجيئه بعده، فهذا أمر لا جدال فيه، ولا غبار عليه. ففي مثال «كَتَبَ» على سبيل الذكر لا الحصر، فإنّ الكاف متحرّكة بالفتحة، والفتحة تجيء بعد الكاف لا محالة، وفق ما تمليه متطلّبات النطق. وأمّا في حالة مجيئه قبله فالأمر يتعلّق بالجوانب الفونولوجيّة حتما، والأمثلة التي أثارها النحاة وعرضها ابن جنّي من قبيل «ميزان» و«ميلاد» وما شابهها هي دالّة على هذا التصوّر، وللاستدلال على هذا الرأي، لا يسعنا إلّا أن نشير إلى بعض الظواهر غير الخافية في العربيّة نقطع من خلالها بمجيء الحركة قبل الحرف، نجملها في الحالات التالية:

-الحالة الأولى وتتعلّق بتاء التأنيث؛ إذ لا بدّ لتاء التأنيث سواء كانت في الاسم أو في الفعل، أن تسبقها فتحة بالضرورة، وإن كانت هذه الفتحة هي في الأصل حركة الحرف الأخير من الجذع أو من بنية الكلمة[1]،

(١) إنّ بنية الكلمة على ما هو شائع هي الهيئة التي تجيء عليها الكلمة، باعتبار الحروف الأصول والحركات والسكنات والحروف الزائدة إن وجدت، دون اعتبار لحركة الحرف الأخير، سواء كانت الحركة للبناء أو الإعراب. وبنية «جملٌ» على سبيل المثال لا تختلف عن بنية «ضَرَب» بالرغم من كون الكلمة الأولى اسما والثانية فعلا، وأمثلة من نحو «جملٌ» و«جملًا» و«جملٍ»، حسب الإستراباذي هي على بنية =

وذلك من نحو «وردَة» و«كَتَبَتْ»، أي أنّ تاء التأنيث في الأسماء هي التاء التي ترد في آخر الاسم، وهي في كلّ الحالات / at/ ، أي تاء مسبوقة بالضرورة بفتحة. ويقول ابن جنّي في هذا الغرض: «ومن ذلك تاء التأنيث في الواحد لا يكون ما قبلها إلّا مفتوحات نحو «حمزة» و«طلحة» و«قائمة» ولا يكون ساكنا»[١]. والأمر نفسه يحصل في الفعل مع المؤنّث المفرد في صيغة الماضي الذي ينتهي بتاء ساكنة. وهذه التاء هي علامة تأنيث ولكنّها أيضا وفي الأصل هي / at/ والفعل مبنيّ على السكون[٢]. وهذا ما يجعل الصيغ الفونولوجيّة تأخذ الصور التالية:

/ward+at+un/
/katab+at/

=

واحدة؛ لأنّه لا اعتداد بالتنوين أو الإعراب. ويجري مفهوم البنية على الصورة التي يكون عليها الجذع Le radical في الكلمة. والجذع في الاسم الثلاثيّ أو الفعل الثلاثيّ وعلى سبيل التمثيل يقف عند الحرف الأصلي الثالث والأخير، وما تلاه هو من باب اللواحق الدالة على مقولا ت نحويّة أو صرفيّة.

(١) ابن جنّي: الخصائص ج ٢ ص ٣١٨.

(٢) إنّا نعتقد أنّ صيغة الفعل الماضي مع مختلف التصاريف هي صيغة مبنيّة على السكون، وليست مبنيّة على الفتح أو الضمّ أو غيرها حسب ما يراه النحاة العرب القدامى. وبناء الفعل «كَتَب» على سبيل المثال يقوم على سكون الباء، وما تلا هذا الحرف هو علامات ضمائر سواء كانت حركة أو حرفا. انظر في هذا الصدد مقالنا «الوسم الإعرابي في الأفعال العربيّة».

-الحالة الثانية وتتعلّق بالنسبة أو بالاسم المنسوب؛ إذ لا بدّ لياء النسبة أن تكون ياء مشدّدة مسبوقة بكسرة، أي / iyyun/ (في التنكير) أو / iyyu/ (في التعريف)، وهي قرينة دالة على النسبة تلحق آخر الأسماء المنسوبة، أو بالأحرى تلحق جذع الاسم أو بنيته، من نحو «كُتُبِيٌّ» أو «قُطْرِيّ»، ما يجعل الصورة المفترضة تأخذ الشكل التالي:

/kutub+iyy+un/
/quTr+iyyun/

وليس أدلّ على ضرورة وجود هذه الكسرة ثباتُها وعدم قابليتها للتغيير كلّما دعت الحاجة إلى ذلك، وهذا من نحو الثقل المتأتّي من تشابه الأمثال، أي بكثرة الكسرات أو الكسرات والياءات، من قبيل ما نجده في أمثلة من نحو «ملِك» (بكسر اللام) التي تعطي «ملَكِيّ» (بفتح اللام)، أو «حنِيفَة» (بكسر النون) التي تُعطي «حَنَفِيّ» (بفتح النون).

-حالة الجمع بالألف والتاء؛ إذ لا بدّ للألف والتاء علامة الجمع المؤنث أو غير المؤنّث أن تكون مسبوقة بفتحة أيضا، أو بالأحرى بفتحة مشبعة، وذلك في أمثلة من نحو «مسلمات» أو «لقاءات»، وعليه إنّ علامة الجمع المؤنث هي في الأصل / aat/ مضافة إلى بنية الكلمة (أو جذعها)، وبالإضافة إلى علامات الإعراب أو التنوين، ما يُعطي في المثالين السابقين الصور الافتراضيّة التالية:

/muslim+aat+un/
/liqaa>+aat+un/

-وأمّا بقية الحالات وهي كثيرة لا تحصى ولا تحدّ، فتتعلّق بالتغيّرات الطارئة على الكلمات من نحو الإعلال وتخفيف الهمزة والإدغام. وهذه الحالات يعرضها النحاة في عبارات على غاية من الجلاء، من نحو قولهم: «إذا كانت الياء والواو قبلها فتحة اعتلّت»[١]، وذلك في أمثلة من نحو /قَوَلَ/ أو /خَوِفَ/ أو /طَوُلَ/؛ إذ السياق الموجب للتغيير هو /awa/ و/awu/ و/awi/[٢]. ويقول سيبويه أيضا «وقد يحذفون في الوقف الياء التي قبلها كسرة، وهي من نفس الحرف نحو القاضي»[٣]. والأصل فيها /al+qaaDiy+u/، والسياق الموجب للتغيير في هذا المقام هو /iyu/ و/iyi/[٤].

ويقول ابن جنّي بشأن الواو والياء والألف: «جميع حروف المعجم غير هؤلاء الثلاثة لك أن تأتي بكلّ حرف منها بعد أيّ الحركات شئت، ولا تجد مع ذلك نبوّا في اللفظ ولا استكراها، وذلك من نحو اللام في «سَلَم» و«سِلْم» و«سُلمَى»[٥]. صحيح أنّ الحركة المشار إليها في هذه الحالات تسبق الحرف، وإن كانت في الأصل متعلّقة بالحرف السابق،

(١) سيبويه: الكتاب ج ٤ ص ٣٨٣.

(٢) المرجع نفسه ص ١٦٧.

(٣) لمزيد من التفصيل بشأن هذا النوع من الأمثلة نحيل على شرح تصريف الملوكيّ لابن يعيش ص ٢٢٠ أو كتابنا الكلمة في التراث اللسانيّ العربيّ ص ١٢٤ وما بعدها.

(٤) لمزيد الاطّلاع على حذف الحركة المتطرّفة في هذا النوع من الأمثلة نحيل على كتب علماء الصرف، أو على كتابنا الكلمة في التراث اللسانيّ العربيّ ص ١٨٢.

(٥) ابن جنّي سرّ صناعة الإعراب ج ١ ص ١٩.

أي السين، إلّا أنّها ومن الجانب الفونولوجيّ نشير إلى أنّها تسبق اللام لأغراض وظيفيّة. وهذا خلافا للألف التي لا تسبقها من الحركات إلّا الفتحة التي هي من جنسها، في الوقت الذي يمكن أن تسبق فيه هذه الحركات الواو أو الياء، وإن طالهما التغيير. والتغيير يتعلّق بقلب الواو ياء إذا سبقتها كسرة في أمثلة من نحو «ميزان» والأصل فيها /miwzaanun/ ، مثلما يتعلّق بقلب الياء واوا إذا جاءت ساكنة وقبلها ضمّة، في أمثلة من نحو «موسِر» والأصل فيها /muysirun/ . ويقول ابن جنّي في هذا الصدد معلّلا التغيير المشار إليه: «وإنّما قلبت هذه الحروف بعد هذه الحركات؛ لأنّك إذا بدأت بالكسرة فقد جئت ببعض الياء وآذنت بتمامها، فإذا تراجعت عنها إلى الواو فقد نقضت أوّل كلامك بآخره، وخالفت بين طرفيه، وكذلك إذا بدأت بالضمّة ثم جئت بعدها بالياء فقد جئت بأمر غيره المتوقّع؛ لأنّك لمّا جئت بالضمّة توقّعت الواو، فإذا عدلت إلى الياء فقد نقضت بآخر لفظك أوّله، إلّا أنّ ذلك، وإن كان مستثقلا فليس بمستحيل»[1].

هذه تنبيهات سريعة، أردنا من خلالها أن نشير إلى أهميّة الجوانب الفنولوجيّة في دراسة اللغة العربيّة، والتي من شأنها أن ترمي إلى تبيان أن الصائت قد يجيء قبل الحرف أو بعده. وأمّا مجيئه بعده فذاك ما يُقرّه الأداء الطبيعيّ للغة أو الكلام، وأمّا مجيئه قبله فذاك متعلّق بضبط

(١) المرجع نفسه والصفحة نفسها.

السياق الموجب للتغيير. والسياق في التحليل اللسانيّ يقضي لا محالة بتغيير عنصر صوتيّ ما عندما يحدّ يمنة ويسرة بعنصرين، أو بجملة من العناصر إمّا مباشرة أو غير مباشرة، ولا يتمّ التغيير إلّا بوجودها، ولا يتمّ في سياق آخر غيرها. وتبقى قضيّة الصائت ومحلّه من الحرف قبله أو بعده خاضعة للجانب المعرفيّ أو المستوى اللسانيّ الذي ننظر من خلاله إليه. وواضح أنّ الفصل المنهجيّ بين الجوانب الصوتيّة النطقيّة (أو الفونيتكيّة) والجوانب الفنولوجيّة الوظيفيّة ضروريّ، وهو ممّا يساعد على حسن تقدير المسائل وفهمها. ويظلّ المخبر الصوتيّ، والرسومات الطيفيّة التي تنجزها هذه المخابر، والنتائج المسفرة عنها في مثل هذه الحالات ممّا لا يرقى إليها الشكّ. ويظلّ كلّ ما خالفها من باب الوهم أو الافتراضات التي لا أساس لها من الصحّة. وما الرأي القائل، فيما نحن فيه، بأنّ الصائت قد يجيء في أوّل الكلمة أو الكلم في العربيّة، إلّا رأي جدير بالقبول والتسليم، وإن أدّى إلى نتائج غير متوقّعة، من نحو إعادة النظر في البنى المقطعيّة في العربيّة، وما ينبني على هذا فيما يتعلّق بأبنية الكلمات وأوزانها، ورسمها أو كتابتها، وترتيبها داخل المعجم أو القاموس، وما هذا في تقديرنا، إلّا من باب الارتقاء بكفاية المردود العلميّ للبحث في مسائل اللغة العربيّة، وقراءة أو إعادة قراءة التراث النحويّ واللغويّ عموما، وذلك بالتوسّل بأدوات منهجيّة حديثة، من شأنها معرفيّا أن تفصل الفصل الواضح بين المستويات اللسانيّة

الخاضعة للتحليل، وذلك من نحو التمييز المطلوب بين المسائل الصرفيّة والمسائل الفونولوجيّة من جهة، والمسائل الفونولوجيّة والصوتيّة من جهة أخرى.

قائمة المراجع:

أ- بالعربيّة:

- إستيتيّة (سمير شريف): **الأصوات اللغويّة، رؤية عضويّة ونطقيّة وفيزيائيّة**. دار وائل للنشر والتوزيع، عمّان ٢٠٠٣.
- الإستراباذي (رضيّ الدين): **شرح شافية ابن الحاجب**، تحقيق: محمّد نور الحسن ومحمّد الزفراف ومحمّد محيي الدين عبد الحميد. دار الكتب العلميّة، بيروت ١٩٨٢.
- ابن جنّي (أبو الفتح عثمان): **الخصائص**، تحقيق: محمّد علي النجّار. دار الكتاب العربيّ، بيروت لبنان (د.ت).
- ابن جنّي (أبو الفتح عثمان): **سرّ صناعة الإعراب**، تحقيق: حسن هنداوي، ط ٢. دار العلم، دمشق ١٩٩٣ / ١٤١٣.
- الرازي (فخر الدين): **مفاتيح الغيب أو التفسير الكبير**. المطبعة الحسينيّة المصريّة ١٣٤٢.
- سيبويه (أبو بشر): **الكتاب**، تحقيق: عبد السلام محمّد هارون. عالم الكتب للطباعة والنشر، بيروت (د.ت).
- ابن سينا (أبو علي الحسين): **أسباب حدوث الحروف**، مراجعة: طه عبد الرؤوف سعد. مكتبة الكليّات الأزهريّة، القاهرة (د.ت).
- عبد الواحد (عبد الحميد): **الكلمة في التراث اللسانيّ العربيّ**، ط ٢. عالم الكتب الحديث، إربد الأردن ٢٠١٦.

- عبد الواحد (عبد الحميد): «الوسم الإعرابيّ في الأفعال العربيّة»، **مجلّة مجمع اللغة العربيّة على الشبكة العالميّة**، العدد ٩. المملكة العربيّة السعوديّة ٢٠١٥.
- عبد الواحد (عبد الحميد): «ما حظّ الفعل الماضي من البناء»، ضمن كتاب **الصرف بين التحويل والتحريف**. كليّة الآداب والعلوم الإنسانيّة، صفاقس تونس ٢٠١٢.
- عبد الواحد (عبد الحميد): **من أصول التصريف، شرح تصريف الملوكيّ**. كليّة الآداب والعلوم الإنسانيّة بصفاقس ودار قرطاج للنشر والتوزيع، صفاقس تونس ٢٠١٠.
- عبد الواحد (عبد الحميد): «السكون بين التحقّق الصوتيّ والوظيفة الصوتميّة». **مجلّة مجمع اللغة العربيّة** ج ٢، طرابلس ليبيا ٢٠١٠.
- عبد الواحد (عبد الحميد): «الألف بين التحقّق الصوتيّ والوظيفة الصوتميّة»، ضمن كتاب **الأصوات والصواتم في اللّسان العربيّ**. كليّة الآداب والعلوم الإنسانيّة، صفاقس تونس ٢٠٠٧.
- ابن عصفور (أبو الحسن): **الممتع في التصريف**، تحقيق: فخر الدين قباوة، ط ٣. دار الآفاق الجديدة، بيروت ١٩٧٨.
- عمر (أحمد مختار): **دراسة الصوت اللغويّ**. عالم الكتب، القاهرة ١٩٩٧ / ١٤١٨.
- مالبارج (برتيل): **علم الأصوات**، تعريب عبد الصبور شاهين. مكتبة الشباب، القاهرة ١٩٨٤.

- المهيري (عبد القادر): «محلّ الحركات من الحروف، معها أم قبلها أم بعدها؟»، **حوليّات الجامعة التونسيّة** العدد ٤٥، كليّة الآداب منّوبة تونس ٢٠٠١.
- ابن يعيش (موفّق الدين): **شرح الملوكيّ في التصريف**، تحقيق: فخر الدين قباوة. المكتبة العربيّة، حلب ١٩٧٣.
- ابن يعيش (موفّق الدين): **شرح المفصّل للزمخشريّ**. دار صادر بيروت (د.ت).

ب- باللّسان الأجنبيّ:

- Calvet ،J.L.: «Valeur linguistique» ،in **Encyclopaedia Universalis**. www.universalis.fr
- Chomsky ،N & Halle ،M.: **Principes de phonologie generative**,Trd. Encrevee ،P. ،Ed. Seuil ،Paris 1973.
- Dell ،F.: **Les regles et les sons ،introduction a la phonologie generative** ،Hermann ،Paris **1973.**
- De Saussure ،F.: **Cours de linguistique generale** ، Paillot ،Paris 1967.
- Dubois ،J. & Coll.**: Dictionnaire de linguistique** ، Larousse ،Paris 1973.
- Troutbetzkoy ،N. S.: **Principes de phonologie** ، Trd. Cantineau ،J. ،C.Klincksiek ،Paris 1949.